Adalah The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel
عـــدالـــة الـــمـركـــز الـقـانـونـي لحـقـوق الأقـلـيـــة الـعـربـيـة فـي اسـرائـيـل
עדאלה המרכז המשפטי לזכויות המיעוט הערבי בישראל

نداء عاجل

نيسان 2010

الحملة لصدّ التحريض على "عدالة" والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل

الأصدقاء والزملاء والداعمين الأعزاء،

نكتب إليكم بخصوص حملة تحريض آثمة تجري ضد مركز "عدالة" ومناهِضة لحقوق المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل. قبل نشر هذه الرسالة بوقتٍ قصير، قدّم 19 عضو كنيست اقتراح قانون، يمنع تسجيل جمعيّة أو استمرار عما جمعيّة قائمة في حال نقلت هذه الجمعية معلومات لأطراف أجنبيّة أو في حال كانت طرفًا في دعاوي قضائيّة ضد سياسيين إسرائيليين أو قادة في الجيش الإسرائيلي في خارج البلاد بتهمة ارتكاب جر ائم حرب. جاء اقتراح القانون هذا في أعقاب الحملة التحريضيّة التي قامت بشنها قوى اليمين منذ شهرين ضد مؤسسات حقوق الإنسان في إسرائيل.

فقد علقت حركة إسرائيلية يمينية ومتطرفة تحمل اسم "إيم ترتسو– الثورة الصهيونية الثانية " لافتات شوارع تحريضية في تل أبيب والقدس ونشرت بانرات وإعلانات تنصّ على أنّ "الصندوق (الجديد لإسرائيل) يدعم و "عدالة" يلاحق (جنودنا وقياديينا)"، وأيضًا "نحن نُحيّي، وهم يلاحقون (جنودنا وقياديينا). وقد خُططت هذه الحملة لتتزامن مع يوم الذكرى الإسرائيلي للجنود القتلى (الثلاثاء، 19 نيسان). كما أنشأت حركة "إم ترتسو" مجموعة بالعبرية في فيسبوك اسمها "أوقفوا (إعتقلوا) عدالة.. من أجل مستقبل أطفال إسرائيل ". وخلال يومين، إنضمّ أكثر من 2000 شخص إلى هذه المجموعة، حيث وُصف "عدالة" فيها بأنه "تنظيم عربي يعمل

P.O. Box 8921 Haifa 31090 Israel Tel: (972)-4-950-1610 Fax: (972)-4-950-3140
حـيـفـا 31090 ، ص.ب 8921 هـاتـف 04 -9501610 فاكس 04 -9503140
חיפה 31090, ת.ד. 8921 טלפון 04- 9501610 פקס 04- 9503140
Email: adalah@adalah.org http://www.adalah.org

تحت غطاء منظمة لحقوق الإنسان ... ويعمل كلّ ما أوتيَ لإلحاق الضرّر بمصالح إسرائيل في الداخل والخارج... جنودنا يحمونا بأجسادهم ، ولذا علينا حمايتهم من "عدالة" وممّن يقفون خلفه..." بالإضافة، قال بعض الصحافيين الإسرائيليين البارزين وأعضاء في الكنيست في لقاءات لقنوات إذاعية ومتلفزة رئيسة، إنّ نشاطات "عدالة" الدولية تشكّل تهديدًا جدّ يًا على إسرائيل . وقد تلقى "عدالة" خلال الأسابيع الأخيرة اتصالاتٍ هاتفية ورسائلَ إلكترونية عدائية كثيرة تنضح بالكراهية، من يهود إسرائيليين، وذلك كنتيجة مباشرة لهذه الحملة.

وفيما تستهدف حملة "إم ترتسو" بشكل أساسيّ الصندوق الجديد لإسرائيل، وهو متبرع كبير لتنظيمات حقوق الإنسان في إسرائيل، فإنّ "عدالة" استُغِلّ ليكون في مركز الهجوم من أجل تعزيز وشحذ الهجمات. ويتركز تقرير "إم ترتسو" الجديد في قضايا السلطان القضائي الدولي التي قُدمت في الخارج ضد سياسيين إسرائيليين وجنرالات عسكريين بتهم اقتراف جرائم حرب في المناطق الفلسطينية المحتلة. وهنا شدّدت "إم ترتسو" على أنّ المحامي حسن جبارين، مدير عام "عدالة"، قدّم مذكرة موقف قانونية اختصاصية إلى المحكمة الإسبانية التي نظرت في قضية اغتيال صلاح شحادة في عملية خارجة على القانون. صحيح أنّ "عدالة" لم يُقدم أيّة دعوى في الخارج، إلا أننا نفخر بأننا أدّينا واجبنا كتنظيم لحقوق الإنسان وذلك بتوفير مذكرة الموقف الاختصاصية المذكورة، والتي اعتمدت على تجربتنا ومعرفتنا بالقانون الإسرائيليّ، وفقًا لطلب من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة . وبالفعل، تتطرقت مذكرتنا إلى المسألة القانونية بخصوص مدى إنصاف وعدالة القضاء الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين من غزة . كما هاجم التقرير المحامي السابق في "عدالة"، جميل دكور، لضلوعه في تقديم دعويين قضائيتين مدنيتين في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2005 بواسطة مركز الحقوق الدستورية، ضد مسؤولين إسرائيليين سابقين، بالاستناد إلى ادعاءات تقضي بارتكابهم جرائمَ حرب. وقد ردّ المحامي دكور على ذلك: "هذه هجمة منظمة جيدًا ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات في إسرائيل والخارج، والذين ينشطون من أجل المحاسبة أمام الضحايا بما يتماشى مع القوانين الدولية".

في حين يحظى خطاب اليمين المتطرف بمناصرة بعض الوزراء وأعضاء الكنيست، في المناخ السياسي الذي يسود إسرائيل اليوم، يشكل هذا الخطاب تهديدًا محسوسًا وملموسًا وتحريضًا خطيرًا ضد "عدالة" وطاقمها وناشطيها خصوصًا، وضد المواطنين الفلسطينيين في الدولة، عمومًا. إنّ انتقاء "عدالة" دون غيرها يشير إلى قوة الأجندة التي يطرحها وزير الخارجية أفيغدور ليبرمن،

الذي يشدد تباعًا على "الخطر الإستراتيجي" الذي يشكله المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، وعلى الشعار "لا مواطنة من دون ولاء ". ويفسر هذا تقديم لائحتي اتهام ضد قائدين سياسيين عربيين، في الأشهر الأخيرة، لقيامهما بنشاطات سياسية مشروعة ، وهما النائب السيد محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و النائب السيد سعيد نفاع من التجمع الوطني الديمقراطي، والإثنان يمثلهما "عدالة".

"عدالة" في طليعة الجهود المبذولة لطرح دعاوى قضائية طلائعية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية لتحدّي التمييز، ومن أجل الدفاع عن حقوق الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال . كما أنّ "عدالة" سيستمرّ أيضًا في المطالبة بمحاسبة كلّ من ارتكب مخالفات للقوانين الإنسانية الدولية.

ما الذي يمكنكم فعله؟

كونوا على اطلاع وأطلعوا الآخرين

إنضموا إلى نشرتنا الإلكترونية الشهرية ومرّروها إلى أصدقائكم وعائلاتكم وزملائكم وممثليكم السياسيين المحليين وإلى لوائح عناوينكم البريدية الإلكترونية؛ أطلبوا منشوراتنا؛ شاهدوا فيلمنا الجديد، "مواطن مستهدف" في موقع "عدالة" ومرّروه لغيركم؛ وانضموا إلى مجموعة "عدالة" على فيسبوك.

أكتبوا مقالات رأي أو رسائل إلى المحرر في صحيفتكم المحلية

جاهروا بحديثكم ضد محاولة نزع الشرعية عن "عدالة" وعن حقوق المواطنين العرب في إسرائيل.

تبرعوا لـ "عدالة" لدعم حملتنا ضد التحريض

سعيًا لإنجاح حملتنا، وخصوصًا في البلدات اليهودية الإسرائيلية، فإنّ "عدالة" بحاجة إلى مساعدتكم . حملتنا ممكنة فقط من خلال الدعم السخيّ الذي يقدمه لنا داعمونا الكثر في إسرائيل والخارج . للتعرف أكثر على الطرق المختلفة القائمة التي يمكن من خلالها التبرع لـ "عدالة"، يُرجى الضغط هنا.